وصفوا زيارة رئيس الوزراء إلى كركوك بأنها "دعاية سياسية"

الكردستاني لـ( ): المحافظات بحاجة إلى صلاحيات وليس إلى مكرمات

في خطوة أثارت تأويلات عديدة، وعدّها بعض المراقبين تصعيداً سياسياً، وتحميل الموقف السياسي ضغوطاً قد تؤدي إلى شروخ كبيرة، ترأس رئيس الوزراء نوري المالكي أمس اجتماعاً لمجلس الوزراء في مدينة كركوك في زيارة أعلن عنها قبل يوم واحد وأحيطت بإجراءات أمنية مشددة.

التحالف الكردستاني استغرب توقيت هذه الزيارة ووصفها بـ"غير المناسبة"، وأعرب عن خشيته من أن تسهم في تعقيد الوضع السياسي المضطرب رغم أنها قد تبدو زيارة طبيعية بحسب احد نوّاب الكردستاني.

□ بغداد / قاسم السنجري

النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه يرى أن هذه الزيارة من ناحية الشكليات، زيارة ايجابية ومرحب بها من قبل الجميع إذا كان الهدف منها الاستماع لطلبات المحافظات، وأضاف شوان في حديث مع المدى أن "المضمون السياسي لزيارة رئيس الوزراء إلى كركوك يحمل أبعاداً سياسية مغايرة لأننا في الوقت الراهن لسنا بحاجة إلى فلسفة المكرمات نحن بحاجة إلى إعطاء الصلاحيات للحكومات المحلية"، وبيّن شوان أن "هذه الزيارات تعد انجازاً شخصياً لرئيس الحكومة فهو حين يزور البصرة أو كربلاء أو كركوك فهو أمر يحسب له ولكن ما الذي تستفيده المحافظات من هذه الزيارات؟ فالمسألة ليست البحث عن تكريم المحافظات"، وأكد على إعطاء المزيد من الصلاحيات إلى المحافظات سواء كانت صلاحيات خدمية أم أمنية والابتعاد عن حصر الصلاحيات بيد الحكومة المركزية وهذا هو البعد السياسي للمسألة و استبعد شوان أن يكون للزيارة أي تأثير على موضوع المناطق المتنازع عليها وعد الزيارة أمراً طبيعياً، "كوننا نعيش في وطن واحد".

النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل قال "إن سكان محافظة كركوك يأملون أن تكون زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي للمحافظة تحمل حلاً وليست للاستفزاز أو خلق المشاكل"، مشيرا إلى أنهم ليسوا بحاجة إلى زيارة تكون "دعاية سياسية أو إعلامية"، فيما أعرب عن أمله بأن تشهد زيارة المالكي تنفيذا للمادة ١٤٠ من الدستور العراقي.

مشددا على ضرورة "الاحتكام إلى الدستور الذي يدعو لحل المشاكل العالقة وتنفيذ الاتفاقات السياسية".

وأعرب خليل عن أمله بأن "تشهد زيارة المالكي إلى كركوك تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي والإسراع بإزالة آثار عمليات التهجير والتغيير الديموغرافي والأضرار التي خلفتها سياسة النظام السابق بحق سكان محافظة كركوك من الكرد والتركمان والمسيحيين والعرب".

واعتبر المالكي في كلمة له خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في محافظة كركوك، أمس أن "هوية كركوك عراقية ويجب ألاّ تطغى هوية على أخرى"، وفي حين أشار إلى أن "قضية كركوك لا تحل بالقوة والاملاءات"، لفت إلى أن "مدينة كركوك تمثل عراقا مصغرا ومثالاً للتآخي والتعايش السلمي بين جميع العراقيين".

ووصل رئيس الحكومة نوري المالكي، فجر أمس، إلى محافظة كركوك على رأس وفد وزاري، وسط إجراءات أمنية مشددة، فيما عقد اجتماعا مع محافظها نجم الدين كريم ورئيس مجلس المحافظة حسن توران.

ويرى مراقبون في إقليم كردستان ان خطوة المالكي هذه تمثل رسالة موجهة لقيادة الإقليم بأن كركوك لا يمكن ان تكون تابعة إلا لبغداد، في وقت تصر القيادة الكردية على كردستانية كركوك، وهو وبالتالي ما سيخلق مزيدا من التوتر في العلاقات المتوترة أصلا بين الإقليم وبغداد.

وتصاعدت حدة الخلافات بين الكتل السياسية حين تحولت من خلاف بين العراقية ودولة القانون إلى خلاف بين الأخير والتحالف الكردستاني، بعد أن شن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني منتصف آذار الماضي هجوما ضد الحكومة المركزية في بغداد واتهمها بالتنصل من الوعود والالتزامات، كما اتهم المالكي بالدكتاتورية والاستحواذ على المناصب الأمنية والسيادية في الدولة، ليرد المالكي وائتلافه باتهامات مماثلة، كانت آخرها أمس الاثنين على لسان ياسين مجيد المقرب من المالكي الذي اتهم بارزاني بأنه دكتاتور وقد تعاون مع دكتاتور في إشارة من إلى صدام حسين كما اتهمه بابتلاع أموال النفط الذي ينتجه الإقليم.

وتعتبر محافظة كركوك،(٢٥٠ كم شمال العاصمة بغداد)، التي يقطنها خليط سكاني من العرب والكرد والتركمان والمسيحيين والصابئة، من أبرز المناطق المتنازع عليها، ففي الوقت الذي يدفع العرب والتركمان باتجاه المطالبة بإدارة مشتركة يسعى الكرد إلى إلحاقها بإقليم كردستان، كما تعاني من هشاشة في الوضع الأمني في ظل أحداث عنف شبه يومية.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

استثمار البصرة و"الأسباب التافهة"

صرنا نرفض التوافق والتسويات والمحاصصة. لماذا؟ لأنها تؤخر البلاد وتعرقل الوطن وتؤدي إلى تعثر المشاريع. إذن ما هو الحل؟ أن نبتلع كل الدولة ونقدمها لحزب واحد وفريق واحد كي يتحرك الوطن بسرعة ولا يتأخر على مواعيده. وافقنا أو أرغمنا على الموافقة، لكن النتيجة أن البلد لا يزال يتعثر. وهذا ما لا أقوله أنا بل يقوله رئيس هيئة استثمار البصرة في تصريحات للصحافة المحلية. أي النتيجة التي توصّل إليها رئيس هيئة الاستثمار في أكثر مدينة استقطبت استثمارات أجنبية في قطاع البترول تحديدا. وفي مدينة مليئة بالفرص السياحية لقربها من الخليج، والزراعية لوقوعها في ملتقى تقاطع آلاف الأنهار، وصناعية لقربها من الأسواق وطرق الملاحة والمواد الأولية، ولأنها تمثل موئل عمل لأربع محافظات محيطة بها وقد تحولت إلى مركز لعملهم منذ مطلع القرن الماضي.

رئيس هيئة الاستثمار في البصرة خلف البدران يقول إن "أسبابا تافهة وتعقيدات إدارية" أدت إلى تأخير تنفيذ الكثير من المشاريع الاستثمارية في المحافظة. الأمر لا ينتهي عند هذا الحد فالتأخير أدى إلى هروب رجال الأعمال و"تخلي بعض المستثمرين عن المضي في إقامة مشاريعهم".

البدران يواصل سرد جزء من الحكاية "فالوزارات تمتنع عن تقديم تسهيلات للمستثمرين الراغبين بتنفيذ مشاريع استثمارية في المحافظة، ولأسباب تافهة".

نعم، ليس هناك جديد في هذه التصريحات، فمعظم مسؤولي دوائر الاستثمار يرددون هذا الكلام. وسبق لعمالقة النفط القادمين للاستثمار في تطوير حقولنا أن ناموا ليالي طويلة في مطارات بغداد والبصرة لأن موظفين عباقرة أخطأوا في تدوين أسمائهم في معاملة الفيزا. أو لأن مسؤوليهم تعمدوا عرقلة الفيزا "بغضا للمال الأجنبي" أو "حسرة" على عدم فوزهم بحصة في هذا المال تحت شعار "ماذا سأستفيد أنا؟".

وتحت شعار إن التعثر والتلكؤ المستمر يجب أن ينتهي، خرج سياسي كبير هنا وآخر بارز هناك وذكروا ان تعثر البلاد سببه التوافق والمحاصصة. الوزراء الحزبيون يعرقلون عمل السلطان ويؤخرونه. والمحافظون الحزبيون لا يتعاونون. والكتل تريد تجويع الشعب وتلويعه من اجل تشويه صورة السلطان غريمهم البارز.

لكننا وبعد أعوام من استيلاء السلطان على كل شيء تقريبا. على المال والأمن والنزاهة و٧ محافظات، وتطويع معظم الوزراء، وتركيع كل الغرماء... مازلنا نتعثر ونتلكأ. كانت الأمور ذريعة فجة إذن من اجل الهيمنة وحسب. السبب ليس في التوافقات والشراكات، وإنما هو خطأ عميق ونقص خبرة وإهمال وهدر وانشغال بقضايا بعيدة عن الكارثة الحقيقية.

اليوم، لا نحن حفظنا الهدوء والاستقرار بالتوافق والتشارك. ولا نحن حصلنا على السرعة والحسم في الملفات الأساسية بعد أن تخلينا عن التوافق والشراكة. لقد جرى ابتلاع الدولة وصارت الكلمة العليا لرجل واحد وفريق واحد. لكن الأمور تتعثر وتتعثر.

ماذا تعني الفرص الاستثمارية الضائعة في البصرة وغيرها؟ باختصار فإن آلاف الشباب سيبقون يبيعون العلكة في تقاطعات المدن العراقية ويقنعون ببطالة مقنعة لا تدر عليهم شيئا يذكر. ووراء ذلك "أسباب تافهة" حسب وصف استثمار البصرة، تعرقل الاستثمار وإنشاء المصانع وتدشين المشاريع الإنتاجية.

موظف مرتبط بتعليمات مسؤول لا يعترف بالتوافق ويريد أن يسرع ويسرع ويحسم، يجلس في دائرته الكئيبة في الغالب وهو مكبل بمزاج سيئ يفرضه المكان والمحيط والأجواء العامة. ومكبل بألف تحذير وخوف من رشوة، أو مكبل بطمع في رشوة أو شهوة مسؤول تدور حول هذا المشروع او ذاك الاستثمار. الموظف المكبل يختلق أسبابا تافهة ويحرم الوطن من ألف فرصة تقوم بنقل الشباب بائعي العلكة من تقاطعات الطرق المتربة، الى مشاريع حقيقية تشغل الجميع بأشياء مفيدة.

كبار الموظفين لا يشعرون بضرورة السرعة. لماذا يسرعون؟ سيفوزون بكل الانتخابات، وامتيازاتهم محفوظة بأمر السلطان، وكل أقربائهم حصلوا على وظائف جيدة. أولادهم لا يبيعون العلكة في تقاطعات العشار او الباب الشرقي. لماذا يسرعون إذن، ولماذا لا تبقى الأسباب التافهة، تؤدي إلى هرب رجال الأعمال. وحين يغادر رجل أعمال مستاء منك، فإنه لن يعود. ولماذا يعود؟

كل الكوارث التي تحيط بنا اليوم، تعود إلى "أسباب تافهة". زعماء اليوم سيكشفون عن هذا في مذكراتهم. وبعد ١٠٠ عام على الإطاحة بصدام حسين، سندرك أننا كنا نموت لفترة طويلة ونضيع كل الفرص، لأسباب "تافهة" أيضا يا خلف البدران.

وزارة الكهرباء تتهم نائباً بعرقلة التحقيق في قضايا فساد

□ بغداد / المدى

عدي عواد

اتهمت وزارة الكهرباء، الثلاثاء، النائب عن التيار الصدري عدي عواد بعرقلة عمل التحقيق في قضايا فساد يجريها مكتب المفتش العام بالوزارة، وفي حين اعتبرت أن ادعاءاته بحق الأخير باطلة، أكدت أنها استطاعت إنقاذ هدر بالمال تجاوز الثلاثة تريليون دينار. وقال المفتش العام في وزارة الكهرباء علاء محي الدين في مؤتمر صحفي عقده، أمس، في مبنى الوزارة وحضرته "السومرية نيوز" إن "مكتب المفتش العام في وزارة الكهرباء سعى إلى محاربة المفسدين ولم يتستر على احد في أي وقت من الأوقات"، معتبراً أن "اتهامات عضو لجنة الطاقة البرلمانية عدي عواد للمفتش العام بالتستر على المفسدين هي باطلة ولا صحة لها"، كما نقلت السومرية نيوز.

وأضاف محي الدين أن "النائب عدي عواد يقوم بالتدخل وعرقلة عمل التحقيقات المهمة التي يجريها المحققون التابعون لمكتب المفتش العام في بعض القضايا الخاصة بالفساد التي غالبا ما تتصف بالسرية"، مؤكداً أن "النائب قام بالتدخل ومحاولة الضغط على المحققين في قضية مقاولة مد كيبلات في البصرة غير مطابقة للمواصفات إضافة إلى تدخله في التحقيق الخاص بسرقة أكثر من ٤٠٠ طن من النحاس في البصرة".

واعتبر محي الدين أن "تدخل النائب في عمل التحقيقات التي يجريها مكتب المفتش العام من شأنه عرقلة عمله للقيام بواجباته بالشكل الصحيح"، مؤكداً أن "النائب دأب منذ عام ونصف العام على اتهام المفتش العام وهو بالتالي تجاوز حدود عمله في هذا الموضوع".

ولفت محي الدين إلى أن مكتبه "استطاع من كشف الشركات الوهمية التي تعاقدت الوزارة سابقاً خلال الفترة الماضية وإنقاذ هدر بالمال العام تجاوز ثلاثة تريليون دينار نتيجة العقود الوهمية وعقود أخرى إضافة إلى أنه استطاع من إعادة أكثر من ٣٣ مليار دينار إلى الخزينة نتيجة عقود فساد وإحالة المتهمين للقضاء".

وكان النائب عدي عواد قد اتهم في ٦ أيار ٢٠١٢ مسؤولين كبار في وزارة الكهرباء بعمليات فساد حصلت من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢ ، مؤكداً أن من بين الأسماء هما وزير الكهرباء كريم عفتان والمفتش العام في الوزارة علاء محي الدين. واستضاف مجلس النواب، في السابع من الشهر الحالي، وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان لمناقشة واقع الكهرباء، فيما أكد مصدر برلماني أن الوزير قدم استعراضاً لعمل الوزارة وانجازاتها في القطاع الكهربائي حيث أكد العزم على استدعاء شركات عالمية لإدخال عدد من المحطات إلى الخدمة من اجل زيادة الإنتاج، فضلاً عن وجود محطات قيد الإحالة والتنفيذ موزعة على جميع أنحاء العراق.

الصدر يؤكد استعداد أطراف اجتماع أربيل للحوار

الأعرجي لـ( ): "الوطني" لم يرد على رسالة الاجتماع ولن نرشح بديلاً للمالكي

□ بغداد / مهند جواد

قال زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إن "الأطراف التي اجتمعت في أربيل الشهر الماضي، مستعدة للحوار وحل الأزمة"، فيما أكد رئيس كتلة الأحرار بهاء الأعرجي أن كتلته تشدد على الإصلاح الحكومي وبناء الدولة ولن ترشح رئيس حكومة بديل، وان التحالف الوطني لم يرد لغاية الآن على رسالة الزعماء الذين اجتمعوا في أربيل. وقال الصدر في رده على سؤال وجهه احد إتباعه حول رأيه بموقف الأطراف التي اجتمعت الشهر الماضي باربيل من حل الأزمة، وهل هم مستعدون للحوار "إن هذه الأطراف مستعدة للحوار وحل الأزمة" واشار الى الرسالة التي حملها من اجتماع أربيل الى التحالف الوطني والمؤلفة من تسع نقاط كدليل على ذلك.

وقال زعيم التيار الصدري "نعم، هم كذلك وقد خولونا بذلك وما الورقة ذات التسع نقاط إلا رسالة حملتها من الإخوة المجتمعين في كردستان إلى الإخوة في التحالف الوطني، عسى الله أن يقرب وجهة نظرهم من اجل عراقنا الحبيب".

وأضاف في رد على سؤال ثان حول أسباب زيارته إلى كردستان وما إذا جاءت بدعوة من المالكي له بالتدخل بينه وبين الكرد "كلا، بل هو مصر على موقفه" في إشارة إلى المالكي. من جهته قال رئيس "كتلة الأحرار" بهاء الأعرجي إن "التحالف الوطني لم يرد لغاية الآن على رسالة الزعماء التي وجهوها اليه بعد اجتماعهم في أربيل"، وذلك بعد انقضاء ما يقارب الأسبوع من المهلة التي أعطيت للتحالف لتنفيذ النقاط التي أعلن عنها الزعماء.

وقال الاعرجي في اتصال مع "المدى" إن "التحالف الوطني ما زال يدرس الرد بخصوص النقاط التي طرحها قادة الصف الأول في اجتماعهم في أربيل".

وأوضح أن "هذه النقاط ومهلة الأسبوعين كانت موجهة إلى التحالف الوطني بصفته التحالف الحاكم ولم توجه إلى شخص رئيس الوزراء نوري المالكي".

وبشأن سحب الثقة من حكومة المالكي في حال اخفق التحالف في تنفيذ هذه النقاط قال الأعرجي إن "كتلة الأحرار تتمنى أي تكون هناك إصلاحات في عمل الحكومة قبل أي شيء، خاصة في ما يتعلق في النقاط السبعة الأولى من مبادرة الزعماء والمتعلقة في الإصلاحات الحكومة منها بناء الدولة العراقية واستقلال القضاء والهيئات المستقلة وإنهاء ملف الوزارات الأمنية وتقديم الخدمات للمواطن وغيرها". وبخصوص تقديم كتلة الأحرار مرشحا بديلا عن المالكي في حال سحب الثقة عنه أوضح أن "زعيم التيار الصدر السيد مقتدى الصدر كان واضح في هذا الأمر عندما أعلن بألاّ يكون رئيس الوزراء من كتلة الأحرار".

ونفى الأعرجي أن "يكون التحالف الوطني قد توصل إلى تسمية رئيسه إبراهيم الجعفري مرشحا بديلا عن المالكي"، وقال إن "القوى السياسية داخل التحالف لم تدرس أو تتطرق لهذا الموضوع لغاية الآن". وبين أن "كتلة الأحرار مصرة على تنفيذ ما قرره القادة الزعماء في اجتماع أربيل خاصة في ما يتعلق بالإصلاحات التي تصب في خدمة الشعب وإنهاء الأزمة السياسية".